الرؤية الاستراتيجية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

قطاع التشغيل

تستنبط الرؤية الاستراتيجية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات (قطاع التشغيل) مرتكزاتها من دستور 2011 ومن التوجيهات الملكية السامية والنموذج التنموي الجديد، وكذا البرنامج الحكومي، بالإضافة إلى المواثيق الدولية ذات الصلة بمجالات تدخل الوزارة.

وتتبني هذه الرؤية على مبادئ تيسير الإدماج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل لفائدة مختلف الفئات بمن فيهم النساء، وتطوير الكفاءات وتعزيز القدرات للشباب والأجراء، وكذا دعم المقاولات الصغيرة جدا وتكريس مفهوم العمل اللائق.

كما ترتكز على خمسة توجهات استراتيجية أساسية:

التوجه الاستراتيجي الأول : النهوض بالإدماج الاقتصادي والتشغيل وتحسين اشتغال سوق الشغل

يروم هذا التوجه الاستراتيجي وضع وتفعيل مخططات وبرامج بغية الوصول إلى مقاربة شاملة ومندمجة فيما يخص إشكالية التشغيل عبر تعزيز التقائية السياسات العمومية والبرامج والاستراتيجيات القطاعية. ولتحقيق ذلك تعمل الوزارة على تطوير عدة مشاريع تهدف إلى إنعاش العمل المأجور وتحسين آليات الإدماج الاقتصادي وحكامة سوق الشغل. ويسعى هذا التوجه أيضا إلى توفير المعطيات التي يتطلبها إعداد السياسات العمومية وكذا الاستراتيجيات والمخططات ذات الصلة بالمشاريع المذكورة.

التوجه الاستراتيجي الثاني : تعزيز الحقوق الأساسية وتحسين ظروف العمل والنهوض بالحوار الاجتماعي

يهدف هذا التوجه الاستراتيجي إلى ضمان الحقوق الأساسية للأجراء وتحسين بيئة وظروف عملهم مع المحافظة على تنافسية المقاولة، وذلك من خلال الحرص على خلق التوازن بين الحقوق والواجبات لطرفي العلاقة الشغلية. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تطوير عمل مفتشية الشغل والنهوض بالصحة والسلامة المهنية وتعزيز آليات الحوار والتشاور مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، والعمل على تطوير العلاقات المهنية التي تؤثر إيجابا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة وأجرائها عبر النهوض بالمفاوضة الجماعية وتنشيط الهيئات التشاورية الثلاثية التركيب.

التوجه الاستراتيجي الثالث: النهوض بالحس المقاولاتي ودعم المقاولات الصغرى جدا

يتعلق هذا التوجه الاستراتيجي بتطوير الثقافة المقاولاتية وتعزيز المبادرة الذاتية بهدف تنمية العمل المستقل من خلال دعم خلق المقاولات لا سيما الصغرى جدا التي تعتبر ركيزة أساسية للنسيج الاقتصادي بالمغرب وعبر أنحاء العالم. كما يسعى هذا التوجه إلى مواكبة المقصيين من الشغل الذين لهم استعداد للمبادرة الفردية في مختلف مراحل إنجاز مشروعهم الاقتصادي، وكذا دعمهم للولوج إلى التمويل المناسب لهم. كما يهدف هذا التوجه الاستراتيجي إلى النهوض بنظام المقاول الذاتي الذي يعتبر آلية مناسبة لإدماج القطاع غير المنظم في النسيج الاقتصادي.

التوجه الاستراتيجي الرابع: تجويد المرفق العمومي وتعزيز سياسة القرب

يرمي هذا التوجه الاستراتيجي، إضافة إلى مواكبة تنزيل الجهوية الموسعة واللاتمركز الإداري، إلى تقديم خدمات ذات جودة وبكلفة معقولة وتوفير فضاءات عمل واستقبال ملائمة مع توسيع مجال الرقمنة وبلورة المساطر وتبسيطها. ويهدف أيضا إلى تثمين الموارد البشرية وتعزيز انخراطها في برامج الوزارة وتقليص الفوارق القائمة على النوع.

التوجه الاستراتيجي الخامس: تعزيز تموقع وإشعاع القطاع على الصعيد القاري والدولي

يروم هذا التوجه الاستراتيجي مواكبة الوزارة في تنفيذ برامجها ومشاريعها، وكذا تعزيز قدرات مختلف المتدخلين والارتقاء بمهاراتهم من خلال برامج التعاون الدولي والشراكة كما يتوخى تطوير التعاون جنوب -جنوب، لا سيما في بعده الإفريقي من خلال تنظيم زيارات وندوات وورشات تكوينية، إضافة إلى إيفاد خبراء لتقديم الدعم في مجالات تدخل الوزارة. ويعتبر حضور الوزارة في مختلف التظاهرات الدولية فرصة للنهوض بالدبلوماسية الاجتماعية وتعزيز تموقع وإشعاع القطاع على الساحة الدولية.

ومن أجل تفعيل هذه الرؤية، وتماشيا مع التوجهات الاستراتيجية المذكورة سالفا، تم إطلاق مجموعة من الأوراش المهيكلة يذكر منها على الخصوص:

- انجاز تقييم نصف مرحلي للاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025، والشروع في إعداد سياسة وطنية للتشغيل وريادة الأعمال وفق مقاربة شمولية ومندمجة، وكذا مشروع برنامج تنفيذي يغطي الفترة 2022-2026؛
- تعزيز الوساطة في سوق الشغل ودعم الإدماج المهني والرفع من وثيرة البرامج النشيطة للتشغيل؛ إطلاق مبادرات لمواكبة الفئات المقصية من سوق الشغل (برنامج "أوراش")؛ إطلاق برنامج للنهوض بريادة الأعمال ودعم المبادرة الفردية، وكذا المقاولة الصغيرة جدا (برنامج "أنا مقاول")؛
- إطلاق بلورة استراتيجية وطنية للحركية المهنية الدولية؛
- توسيع البرامج الجهوية للتشغيل ودعم الإدماج الاقتصادي لتشمل جهات جديدة؛
- تطوير منظومة رصد سوق الشغل وآليات جهوية للرصد بشراكة مع الجهات؛
- تنزيل السياسة والبرنامج الوطنيين للصحة والسلامة في العمل؛

- إعداد وتفعيل برنامج وطني لجهاز مفتشية الشغل متعدد السنوات بهدف ضمان الحقوق الأساسية للأجراء واستتباب السلم الاجتماعي؛
- السهر على تنزيل المخطط المديري للاتمركز الإداري؛
- تعزيز وتطوير برامج رقمنة أنشطة الوزارة وبلورة وتبسيط المساطر الإدارية؛
- إعداد برنامج لتعزيز العلاقات الدولية وتطوير التعاون جنوب- جنوب .

ويرتكز تنزيل هذه الرؤية على إنجاح الالتقائية بين السياسات والمخططات العمومية والقطاعية، وكذا التكامل وتضافر جهود مختلف الأطراف المعنية من شركاء اقتصاديين واجتماعيين وقطاعات وزارية ومؤسسات عمومية وجماعات ترابية وفعاليات المجتمع المدني.